

حكومة جمهورية بنغلاديش الشعبية
هيئة الشراكة بين القطاعين العام والخاص (PPP)
مكتب رئيس الوزراء.
إشعار

التاريخ: 07 يونيو 2017م

O. R. S. رقم 178- قانون/2017. -- وفي إطار ممارسة الصلاحيات الممنوحة بموجب المادة 9 (1) (أ) من قانون الشراكة بين القطاعين العام والخاص (PPP) في بنغلاديش لعام 2015م (القانون رقم 18 لعام 2015م)، يسر هيئة الشراكة بين القطاعين العام والخاص، بموافقة مجلس المحافظين، أن تجعل السياسة التالية، وهي:

1 العنوان المختصر والبدء

1.1 يمكن أن تسمى هذه السياسة "وثيقة تنفيذ مشاريع الشراكة بين القطاعين العام والخاص عبر الحكومة إلى الحكومة (G2G) 2017".

1.2 سيبدأ نفاذه فوراً.

2. خلفية

1.2 حصلت حكومة بنغلاديش على قانون الشراكة بين القطاعين العام والخاص الذي أقره البرلمان كجزء من هدف "رؤية 2021" لضمان مسار نمو أكثر سرعة وشمولاً ولتلبية الحاجة إلى خدمات بنية تحتية عامة محسنة وعالية الجودة بطريقة مستدامة مالياً. وقد تم سن قانون الشراكة بين القطاعين العام والخاص بهدف توفير إطار قانوني قوي لجذب اهتمام مستثمري القطاع الخاص الوطني والدولي للانضمام إلى الشراكة مع الحكومة في بناء، وتحسين أصول البنية التحتية العامة ودعم الاقتصاد المتنامي بطريقة مستدامة وتطوير خدمات عامة وهي حيوية لشعب بنغلاديش.

2.2 الخطة الخمسية السابعة (السنة المالية 2016 - السنة المالية 2020) من حكومة بنغلاديش تشمل أهدافاً مثل تسارع نمو الناتج المحلي الإجمالي (GDP) وتوليد فرص العمل والحد من الفقر بسرعة. قد حددت الحكومة الشراكة بين القطاعين العام والخاص كألية ستلعب دوراً هاماً في تحقيق أهداف الخطة الخمسية السابعة و"رؤية 2021" لبنغلاديش لتصبح بلداً متوسط الدخل بحلول عام 2021م وبلد متقدم النمو بحلول عام 2041م.

3 الهدف

1.3 تتطلع حكومة بنغلاديش إلى بناء علاقات ثنائية قوية مع حكومات أخرى من أجل تطوير وتحسين أصول البنية التحتية العامة الكبيرة في شراكة مع بلدان أخرى، لدعم الاقتصاد المتنامي بطريقة مستدامة وتقديم الخدمات العامة الأساسية.

2.3 توفر الوثيقة إطارا للمشاركة والطريقة لتسليم مشاريع الشراكة بين القطاعين العام والخاص التي يتم إجراؤها من خلال شراكة G2G حيث يتم تنفيذها بدعم من الحكومات الأخرى وإنجازها من خلال كياناتها المملوكة للدولة أو القطاع الخاص.

4 التعريفات

1.4 في هذه الوثيقة، ما لم يكن هناك أي شيء بغيضا في الموضوع أو السياق:

(1) "BDT" يعني تاكا بنغلاديشي.

(2) "مجلس المحافظين" يقصد به مجلس محافظي هيئة الشراكة بين القطاعين العام والخاص كما تم تفصيله في المادة 7 من قانون الشراكة بين القطاعين العام والخاص.

(3) "CCEA" يقصد به "اللجنة الوزارية للشؤون الاقتصادية" كما تم تحديده في قانون الشراكة بين القطاعين العام والخاص.

(4) "السلطة المتعاقدة" -

(أ) أي وزارة أو شعبة، أو أي إدارة أو مديرية، أو مؤسسة أو هيئة قانونية أو حكومة محلية، أو أي منظمة مماثلة تابعة للوزارة أو الشعبة؛ أو

(ب) هيئة الشراكة بين القطاعين العام والخاص، في حالة منح هيئة الشراكة بين القطاعين العام والخاص مسؤولية توقيع عقد الشراكة بين القطاعين العام والخاص.

(5) "شراكة G2G" تعني الترتيب حسبما تم وضعه في إطار هذه السياسة لحكومة بنغلاديش للدخول في شراكة مع حكومة أخرى لوضع وتنفيذ مشاريع الشراكة بين القطاعين العام والخاص.

(6) "الاتفاقية الإطارية / مذكرة التفاهم لـG2G" تعني اتفاقية تمت بين حكومة بنغلاديش وحكومة أخرى على أساس ثنائي يوفر الإطار الإجرائي للمشاركة وطريقة تسليم مشاريع الشراكة بين القطاعين العام والخاص التي سيتم إجراؤها على أساس هذه الوثيقة.

(7) "المستثمر" يقصد به أي كيان قانوني عام أو خاص تختاره الحكومة الأخرى للدخول في عقد للشراكة بين القطاعين العام والخاص مع السلطة المتعاقدة على أساس الشروط والأحكام المنصوص عليها في الاتفاقية الإطارية / مذكرة التفاهم لـ G2G.

(8) "GoB" يعني حكومة جمهورية بنغلاديش الشعبية.

(9) "PGP 2016" يعني المبادئ التوجيهية للمشتريات الخاصة بمشاريع الشراكة بين القطاعين العام والخاص، 2016م.

(10) "السياسة/الوثيقة" تعني "وثيقة تنفيذ مشاريع الشراكة بين القطاعين العام والخاص عبر الحكومة إلى الحكومة (G2G)، 2016م".

(11) "PPP" يقصد به الشراكة بين القطاعين العام والخاص.

(12) "قانون PPP" يقصد به قانون الشراكة بين القطاعين العام والخاص، 2015م.

(13) "هيئة PPP" تعني هيئة الشراكة بين القطاعين العام والخاص التي تم تأسيسها بموجب قانون الشراكة بين القطاعين العام والخاص.

(14) "عقد PPP" يعني العقد الموقع بين السلطة المتعاقدة والمستثمر و/أو شركة المشروع، حسب مقتضى الحال، لتنفيذ مشروع الشراكة بين القطاعين العام والخاص.

(15) "مشروع PPP" يعني أي مشروع للقطاع العام يتم إجراءه من خلال الشراكة بين القطاعين العام والخاص.

(16) "مشروع/Project" يقصد به أي عمل أو برنامج من هذا القبيل أو مزيج من الاثنين، يتم من خلاله إجراء الخطة أو العمل التاليان، مثل:

(أ) إنشاء أو تشغيل أي بنية تحتية جديدة أو خطة للقيام بهما معا.

(ب) التخطيط لإعادة بناء أي بنية تحتية قائمة؛

(ج) تخطيط تنفيذ العمل المحدد في البندين الفرعيين: (أ) و(ب)؛ أو

(د) تسليم البضائع أو الخدمات التي لا تتعلق بأي منشأة للبنية التحتية.

(17) "شركة المشروع" تعني الشركة ذات الغرض الخاص المدرجة بموجب القوانين المعمول بها في بنغلاديش من قبل المستثمر، إما قبل أو بعد توقيع عقد الشراكة بين القطاعين العام والخاص (حسب الاقتضاء) لتسليم مشروع الشراكة بين القطاعين العام والخاص.

(18) "الحكومة الأخرى" تقصد بها أي حكومة أخرى غير حكومة بنغلاديش.

5 مفهوم شراكة G2G

1.5 من خلال هذه الوثيقة، يجوز لحكومة بنغلاديش أن تشارك مباشرة مع الحكومات الأخرى وأن تلتزم دعمها لتنفيذ المشاريع على أساس PPP (الشراكة بين القطاعين العام والخاص). وتحت هذا الترتيب، يمكن لحكومة بنغلاديش أن تطلب من حكومات أخرى تقديم الدعم المالي واختيار الكيانات المناسبة المملوكة للدولة أو الخاصة للعمل كمستثمر لتسليم مشروع على أساس PPP.

2.5 الآلية الإجرائية لتسليم المشاريع الخاضعة لوثيقة شراكة G2G سيتم إدارتها بالاتفاقية الإطارية الثنائية/ مذكرة التفاهم لـ G2G المنفذة بين حكومة بنغلاديش والحكومة الأخرى. حكومة بنغلاديش ستدعو الحكومات الأخرى المحتملة إلى وضع وتنفيذ اتفاقيات إطارية/ مذكرات تفاهم لـ G2G لمعالجة مشاريع PPP تحت هذه السياسة.

3.5 في ظل الاتفاقية الإطارية / مذكرة تفاهم G2G الموقعة والموافقة من قبل حكومة بنغلاديش مع حكومات أخرى لدعم تسليم مشروع على أساس PPP، ويمكن للحكومة الأخرى أن ترتب تمويل المشروع من كيان أو أكثر من مؤسسات القطاع العام، و الكيان المملوك للدولة و/أو كيان القطاع الخاص أو مزيجاً من هذه الكيانات.

4.5 يمكن تقديم التمويل الذي ترتبه الحكومة الأخرى إلى:

(أ) أن تدخل حكومة بنغلاديش كحقوق ملكية أو دين لشركة المشروع، إما بصورة مباشرة، عن طريق سلطة أو أكثر من سلطات القطاع العام أو كيانات مملوكة للدولة و / أو كيانات ذات أغراض خاصة؛

(ب) أن تستثمر سلطة أو أكثر من سلطات القطاع العام أو كيانات مملوكة للدولة أو مؤسسات مالية كحقوق ملكية أو دين في شركة المشروع؛

(ج) أن يستثمر واحد أو أكثر من المستثمرين كحقوق ملكية في شركة المشروع؛ أو

(د) قدمت إلى شركة المشروع عن طريق الجمع بين آليتين أو أكثر من الآليات المبينة أعلاه.

5.5 يمكن لحكومة بنغلاديش أن تأخذ حصص رأس المال أو تقدم تمويل دين إلى شركة المشروع مباشرة، عبر سلطة للقطاع العام أو كيان مملوك للدولة و/أو كيان ذات أغراض خاصة.

6 اتفاقية إطار عمل G2G / مذكرة تفاهم

1.6 بموجب هذه السياسة، ستنتفذ حكومة بنغلاديش اتفاقيات إطار عمل G2G / مذكرات تفاهم مع الحكومات الأخرى على أساس ثنائي من أجل توفير الإطار الإجرائي للمشاركة والطريقة لتسليم مشاريع الشراكة بين القطاعين العام والخاص التي سيتم إجراؤها عبر شراكة G2G مع الحكومات الأخرى المعنية.